

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم تسيير

قسم علوم اقتصادية

تقرير تربص تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الليسانس
في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور الخزينة في تنفيذ النفقات العمومية

- دراسة حالة نفقات التسيير خزينة ولاية الوادي-

إشراف الاستاذ:

علي ذهب

إعداد الطالبات:

✓ سلطاني هنية

✓ بلعيد اميرة

✓ بن عتوس حنان

✓ قابوسة الشيماء

السنة الجامعية: 2016 - 2017 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

والى أحلى كلمة يرددها اللسان وأجمل كائن عرفنا فيه الأمان أبائنا أطال الله في
عمرهم .

والى كل الأصدقاء والصديقات الذين تقاسموا معنا تعب الدراسة والشقاء .

هنية . أميرة . حنان . الشيماء

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين امنوا والذين اتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لا يشكر الله

أولا نحمد الله على منح القدرة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا التقرير ونخص بالذكر الأولياء حفظهم الله .

تقدم خالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف **علي ذهب** على الجهد الذي بذله معنا .

كما نشكر رئيس مكتب الإدارة ووسائل المحافظة على الأرشفة دغمان الجباري وكل موظفي

الخزينة بالوادي .

وأخيرا إلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة سائلين المولى تباركا وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة

الإسلامية الخيرانه ولي ذلك والقادر عليه .

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
29	الهيكل التنظيمي لخزينة الوادي

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
33	منح التعويض الجزائي
36	جدول الفاتورة

	الإهداء
	الشكر والعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
أ - ب	مقدمة عامة
	الفصل الأول : عموميات حول النفقات العامة
05	تمهيد
06	المبحث الأول : ماهية النفقات العامة
06	المطلب الأول : تعريف النفقات العامة وتطور مفهومها
06	الفرع الأول : تعرف النفقات العامة
06	الفرع الثاني : تطور مفهوم النفقات العامة
07	المطلب الثاني : عناصر النفقة العامة وظهرت ازديادها
07	الفرع الأول : عناصر النفقة العامة
08	الفرع الثاني : ظهرت إزفاء النفقة العامة
08	المطلب الثالث : تقسيمات النفقة العامة ومراحل تنفيذها
08	الفرع الأول : تقسيمات النفقة العامة
09	الفرع الثاني : مراحل تنفيذ النفقة العامة
10	المبحث الثاني : أنواع النفقات العامة حسب المشرع الجزائري
10	المطلب الأول : نفقات التسيير
12	المطلب الثاني : نفقات التجهيز
12	الفرع الأول : تعريف النفقة العامة للتجهيز
12	الفرع الثاني : تقسيم نفقات التجهيز
13	المبحث الثالث : قواعد وأثار النفقات العامة
13	المطلب الأول : قواعد النفقات العامة
13	الفرع الأول : قاعدة المنفعة
13	الفرع الثاني : قاعدة الاقتصاد في النفقة
14	المطلب الثاني : أثار النفقات العامة وأسباب زيادتها

14	الفرع الأول :أثار النفقات العامة
14	الفرع الثاني :أسباب زيادة النفقات العامة
16	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : دراسة حالة نفقات التسيير لدى ولاية الوادي
18	تمهيد
19	المبحث الاول : عموميات حول الخزينة العمومية
19	المطلب الأول : ماهية الخزينة العمومية ومراحل تطورها
19	الفرع الأول :تعريف بالخزينة العمومية
19	الفرع الثاني : مراحل تطور الخزينة العمومية
19	المطلب الثاني : مهام الخزينة العمومية
20	المطلب الثالث : وظائف الخزينة العمومية وتقسيماتها
20	الفرع الأول : وظائف الخزينة العمومية
21	الفرع الثاني :تقسيمات الخزينة العمومية
22	المبحث الثاني :تقديم عام لخزينة ولاية الوادي
22	المطلب الأول : تعريف ونشأة خزينة ولاية الوادي
22	الفرع الأول :نشأة خزينة ولاية الوادي
22	الفرع الثاني : تعريف خزينة ولاية الوادي
30	المطلب الثاني : أهداف ومهام الخزينة العمومية بالولاية
30	الفرع الأول : أهداف خزينة ولاية الوادي
30	الفرع الثاني : مهام خزينة ولاية الوادي
31	المبحث الثالث : دراسة حالة نفقات التسيير بخزينة ولاية الوادي
37	خلاصة
39	الخاتمة العامة
42	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

الدولة الجزائرية ارتفاع في نفقاتها العمومية وخاصة بعد الاستقلال وهذا راجع للاهتمام الكبير بالتنمية الاقتصادية، إذ تعتبر هدف تسعى كل دولة إلى تحقيقه من خلال رسم سياسات اقتصادية ومالية وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والجزائر تعاني من قلتها، و برغم ذلك تستمر الدولة في تنمية نشاطها الاقتصادي باتخاذ تدابير وأساليب تتماشى مع مختلف الأوضاع (الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية) وفي هذا الصدد تدخل الخزينة العمومية التي هي بمثابة إدارة عمومية مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة فعلى عاتقها يقع عبء تسجيل العمليات المالية للدولة وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وتعد الميزانية العامة الإستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها الدولة من اجل تحديد وجهتها حيث أصبحت الميزانية أهم وسيلة تقديرية .

و عليه فان تحضيرها يستلزم الدقة والتركيز ،و من ثم تستطيع الخزينة إن تقوم بدورها من الناحية الاقتصادية من جهة ومن ناحية قدرتها المالية كتمويلها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو تقديم قروض للمستثمرين عن طريق البنك المركزي ، وهنا تكون الخزينة تؤدي بنشاطها الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى تستطيع القيام بمختلف المهام المنوط بها من اجل سيرة أجهزة الدولة وأنشطتها المالية بناء على سياستها المتبعة .

انطلاقا مما سبق تبرز ضرورة وأهمية هذا الموضوع الذي جعلنا نميل لاختيار الموضوع وحتى نتمكن من توضيح النقاط المتعلقة بالدور الفعال للخزينة في ترشيد النفقات تطرقنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ماهي الإجراءات التي تعتمد عليها في عملية تنفيذ النفقات العمومية ؟ وما دور الخزينة في عملية تنفيذها ؟
و للإجابة على هذا وجب علينا طرح بعض الأسئلة الفرعية التي قمنا بصياغتها كالتالي :

- أين تكمن تقسيمات النفقات العمومية ؟
- و ما الدور الذي تلعبه الخزينة في تنفيذ النفقات العمومية ؟
- و من هم الأعوان المكلفون بعملية تنفيذ تلك النفقات ؟
- كل هذه التساؤلات نجيب عليها من خلال الفرضيات التالية :
- قانون المالية يسمح لنا بالسير القانوني لإجراءات تنفيذ النفقات.
- دور الخزينة في تنفيذ النفقات العمومية هو مراقبة مختلف المراحل التي تمر بهم النفقات العمومية للتنفيذ .
- يوجد أعوان مكلفون بتنفيذ النفقات ولكل عون مهام خاص بتنفيذ ومراقبة الصفقات المالية .

المنهج المتبع :

لدراسة دور الخزينة في تنفيذ النفقات العمومية والتي تناول جوانب عدة نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات المقدمة وتحليل أبعادها وجوانبها ونتائجها قمنا بانتهاج منهج وصفي وتحليلي، هذا راجع إلى طبيعة الموضوع الذي سنتطرق إليه .

أهمية الموضوع :

- يمكن تلخيص أهمية الموضوع في النقاط التالية :
- التنبيه إلى القوانين والمراسيم التي بحكم النفقات .
- معرفة أهم الأعوان المكلفون بتنفيذ النفقات العمومية .
- إمكانية إطلاع الطلبة عليه والاستفادة منه في بحوثهم .

خطة البحث:

لدراسة والتطرق إلى موضوعنا بالتفصيل قمنا بتقسيم البحث إلى جانبين :

يوجد فصلين حيث :

الفصل النظري يحتوي على 3 مباحث حيث المبحث الأول يتضمن ماهية النفقات العامة والمبحث الثاني تناولنا أنواع النفقات العامة حسب المشرع الجزائري أما المبحث الثالث يحتوي على قواعد وآثار النفقات العامة وطرق دفعها .

أما فيما يخص الفصل التطبيقي بحيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع الميدان العملي لهذا اخترنا الخزينة العمومية بالوادي كدراسة حالة فقمنا بتقسيمه إلى 3 مباحث حيث المبحث الأول يتضمن عموميات حول الخزينة العمومية أما المبحث الثاني تناولنا تقديم عام لخزينة ولاية الوادي أما المبحث الثالث قمنا بدراسة حالة نفقات التسيير خزينة الوادي .

الفصل الأول

عموميات حول النفقات العمومية

تمهيد :

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة، حيث احتلت مكانة بارزة في الدراسات المالية وذلك بتحديد مفهومها وتحليل مكوناتها، أنواعها، أثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة و على هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث :

✓ المبحث الأول : ماهية النفقات العامة

✓ المبحث الثاني : أنواع النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

✓ المبحث الثالث : قواعد و آثار النفقات العامة وطرق دفعها

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة

في هذا المبحث سنتطرق على مختلف تعريف النفقات العمومية وكذلك عناصرها وتقسيمات النفقات العمومية و سنتحدث على مراحل تنفيذ النفقات العمومية.

المطلب الأول : تعريف النفقات العامة وتطور مفهومها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف نفقات العامة كفرع أول وتطور مفهومها كفرع ثان.

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة :

إن مفهوم النفقات العامة قد سائر مفهوم تطور الدولة وخصوصا عندما تزايد دورها في النشاط الاقتصادي الذي أعطى دفعا في تعدد مجالات تدخلها وأصبحت النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية التي من خلالها يتم التأثير في مختلف المجالات الاقتصادية، كالتوزيع والتوظيف الذي سمح بتطور مفهوم النفقة إلى النفقة الإيجابية التي تحدث آثار اقتصادية إيجابية.

التعريف الأول : يقصد بالنفقات العامة كل الأموال التي تصرفها الدولة من مالهاتها من أجل إشباع الحاجيات العامة للمواطن، وتأخذ الحاجات عدة صور بمعنى أنها يمكن أن تتمثل في دفع مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو الموردين أو منح إعانات أو استهلاك مبالغ القروض.¹

التعريف الثاني : أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.²

التعريف الثالث : الإنفاق العام هو مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجات عامة.³

الفرع الثاني : تطور مفهوم النفقات العامة :

تمثل دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام وإعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم، ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تتطور نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، كما تبين بوضوح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

¹ - حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1999، ص119

² - السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص57

³ - عبد اللطيف سميرة، وآخرون، الميزانية العامة للدولة: إعداد - تنفيذ - رقابة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، دفعة 2003، ص51

والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعيا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد الدولة الحارسة، ومع تطور الحديث لم تصبح الدولة مجرد حارسة للأفراد كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي القومي وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد شأنها، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الميزانية العامة على منطق التوازن الذي كان سائدا في الفكر التقليدي.¹

المطلب الثاني: عناصر النفقة العامة و ظاهرة ازديادها

سنستطرق في هذا المطلب إلى فرعين حيث يحتوي كل منهما على عناصر النفقة العامة وظاهرة ازدياد النفقة العامة .

الفرع الأول: عناصر النفقة العامة

و تتكون عناصر النفقة العامة من ما يلي:²

1- الصفة النقدية للنفقة العامة: لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو تشغيل الأفراد بدون أجر (السخرة) أو منح الألقاب الشرفية والأوسمة كما أن استخدام النقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من الرقابة

2- صدور النفقة عن هيئة عامة: تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية وذلك أخذا بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق .

3- تحقيق الإنفاق للمنفعة القصوى للمجتمع: تستهدف النفقة العامة أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ولا يعتبر خروجاً عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة

¹ - د. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، نخبة مصر، الفجالة، سنة 1964، ص21

² - منتدى powered by vBulletin، 2017-03-08، 12:00 زوالا

التحويلية إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخل المحدود إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية .

الفرع الثاني : ظاهرة ازدياد النفقة العامة

تتمثل ظاهرة ازدياد النفقة العامة في ما يلي :¹

- 1- ازدياد مهام الدولة
- 2- التقدم العلمي
- 3- ما تقده الدولة من مساعدات للدول الأجنبية
- 4- اشتراك الدولة في المنظمات الدولية ونفقاتها على التمثيل الدبلوماسي القنصلي وحركات التحرير
- 5- ما تنفقه الدولة على تشجيع النسل وتقدم الخدمات الطبيعية و التعليم ...
- 6- الأسباب إدارية مثل اقتناء الوسائل التي تمكن المرفق العام لأداء مهامه.

المطلب الثالث : تقسيمات النفقات العامة ومراحل تنفيذها

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين أساسيين هما تقسيمات النفقة العامة ومراحل تنفيذها .

الفرع الأول : تقسيمات النفقات العامة

1-التقسيمات العلمية : ويقصد بها تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية وهي تبين الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الدخل الوطني وتتمثل أنواعها في ما يلي :²

- أ- حسب دوريتها: وتشتمل على كل من النفقات العادية و النفقات غير عادية .
- ب- حسب طبيعتها : تشتمل على نفقات حقيقية ونفقات تحويلية .
- ج- حسب أغراضها : وتشتمل على نفقات إدارية، نفقات اقتصادية، نفقات اجتماعية، نفقات مالية ونفقات عسكرية.

2- تقسيمات الوضعية : و هي تلك التقسيمات التصنيفية التي تضعها كل دولة تبعا لطبيعتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفقا لظروفها التاريخية والإدارية، وهي تختلف على التقسيمات العلمية للنفقات العمومية ولها عدة أشكال مزالته تحترم عند إعداد الميزانية العامة وتتمثل أنواعها في ما يلي :³

أ- التبويب الإداري

¹ - نفس المنتدى السابق

² - محمد سعيد فهدود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، حلب، 1978، ص781

³ - محمد حسين الواردي و زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان 2007، ص137

ب- التبويب النوعي

ج- التبويب الوظيفي

د- التبويب على أساس البرامج

هـ- التبويب على أساس الأداء

الفرع الثاني : مراحل تنفيذ النفقات العامة

نفرق عادة بين ثلاث مراحل في تنفيذ النفقات الالتزام، الأمر بالصرف، التصفية.

من نص المادة 11 من قانون 15 أوت 1990 المتضمن للمحاسبة العمومية و الذي ينص على أن " إن عمليات النفقات تعني استعمال الاعتمادات المرخصة وهي تتحقق حسب الأعمال المعرفة في المواد 19-20-21-22 "هذه الأعمال هي :

أ- الالتزام : هو الفعل الإرادي عن السلطة الإدارية من أجل استهداف عملية تنجر عنها نفقة ويخضع هذا الفعل الإرادي إلى تأشيرة المراقب المالي تنص المادة 11 من القانون 15 أوت 1990 على أن " الالتزام هو الفعل الذي يلاحظ من خلاله عن نشوء دين يقع على عاتق الدولة أي يجعل النفقة العمومية تنشأ قانونا " ¹.

ب- مرحلة التصفية:

حسب المادة 20 من قانون 21-90 " تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية، وتحديد المبلغ الصحيح للنفقة العمومية. ²

فالتصفية إذن هي عملية تحديد القيمة الصحيحة للنفقة، والتي تتم بتحديد مقدار المبلغ النقدي المستحق الدفع لصالح الدائن، على أساس الوثائق والمستندات التي من شأنها إثبات الدين.

و مرحلة التصفية تنقسم إلى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التصفية في حد ذاتها ويتم فيها تقدير القيمة الصحيحة للدين الملزم به، مرحلة إثبات الخدمة المقدمة: فيها تتحقق الإدارة ميدانيا من الاستلام الفعلي للسلع والخدمات موضوع الدفع .

ج- مرحلة الأمر بالدفع

حسب المادة 21 من القانون 21-90 "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات، الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقة العمومية"، و هو الفعل الذي بموجبه يطفى محاسب الخزينة دينا أنشأته الدولة تجاه دائن حقيقي مقابل وصل مبرئ، غير أنه في حالة ما لم يتمثل الدائن في غضون أربع سنوات من أجل المطالبة بحقوقه، فإن هذه الأخيرة

¹ - المادة 19 من قانون 21-90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية

² - مادة 20 من القانون 21-90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية

تسقط باسم قاعدة الانقضاء الرباعي، لأن النظام القانوني لديون الدولة يجعلها معفاة من التنفيذ الجبري فلا يمكن للقاضي أن يجبر الدولة على الدفع لكن يمكن إدانتها بدفع التعويض لضحاياها، إضافة إلى هذا يمكن ذكر المادة 22 من قانون أوت 1990 التي عرفت الدفع على أنه العمل المبرر للنفقة العمومية ويمثل العملية المادية أي دفع المال و تأتي هذه المرحلة بعد مرحلتى الالتزام والتصفية، فيتم فيها تحرير حوالة الدفع أو سند الأمر بالصرف، والذي يعتبر بمثابة أمر بالدفع موجه للمحاسب العمومي.¹

المبحث الثاني : أنواع النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

سنطرق في المطلب إلى أنواع النفقات وهي كالاتي : نفقات التسيير ونفقات التجهيز، استنادا إلى القانون رقم 84-17 والمؤرخ في 7 يوليو 1984 الخاص بقانون المالية المعدل والمتمم، يمكن تقسيم النفقات العمومية إلى نوعين: مصاريف التسيير ومصاريف الاستثمار (المواد من 24 إلى 42).

المطلب الأول: نفقات التسيير

تنقسم نفقات الدولة في الميزانية العامة، أي نفقات التسيير إلى أربعة أبواب توجد أبواب تتكون من سبع فقرات كل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محددة ويمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات وهي:²

1- الباب الأول و الثاني المثلثة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية .

2- و الباب الثالث و الرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات .

الباب الأول : أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات كذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ويتكون من :

الفقرة الأولى : احتياط الدين

الفقرة الثانية : الدين الداخلي، الدين العام

الفقرة الثالثة : الديون الخارجية

الفقرة الرابعة : الضمانات

الفقرة الخامسة : النفقات المحسومة من الإيرادات

الباب الثاني : تخصيصات السلطات العمومية : وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية و اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين و الأجهزة والمعدات ا ولعتاد يتكون من الفقرات التالية :

¹ - المادة 21 من قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق ل 15 أوت 1990 متعلق بالحاسبة العمومية

² - علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2010، ص32

الفقرة الأولى: رواتب العمل

الفقرة الثانية: المعاشات المنح العائلية

الفقرة الرابعة: المستخدمين المعدات تسيير المصالح

الفقرة الخامسة: المستخدمين وأعمال الصيانة

الفقرة السادسة: المستخدمين إعانات التسيير

الفقرة السابعة: المستخدمون النفقات المختلفة

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

الباب الرابع: التدخلات العمومية، و يتكون هذا الباب من الفقرات التالية :

الفقرة الأولى التدخلات العمومية و الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية

الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي و الثقافي مثل تقديم المنح

الفقرة الرابعة : النشاط الاقتصادي و التشجيعات و التدخلات مثل الإعانات الاقتصادية و المكافآت

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية

الاقتصادية)

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية: المساعدات و التضامن

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي التوقعات (مساهمة الدولة في الصناديق المعاشات وصناديق الصحة)

و مادام تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية،و كل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر،

لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية، حيث تتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة وتظهر نفقات

التسيير في أربعة أبواب وهي¹:

أ- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات

ب- تخصصات السلطات العمومية

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

د- التدخلات الحكومية

¹ - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 34

المطلب الثاني : نفقات التجهيز

و يتضمن فرعين هما على التوالي تعريف النفقة العامة للتجهيز و تقسيم نفقات التجهيز

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة للتجهيز :

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية والتي تخصص ميزانية التجهيز للقطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الفلاحي... الخ) بصفة عامة من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن والتي نصت عليها المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين مالية وهي تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية.¹

الفرع الثاني : تقسيم نفقات التجهيز

توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب وهي:²

أ- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .

ب- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

ج- النفقات الأخرى برأسمال

هذا التقسيم يكون حسب العناوين التالية :

أولا : التقسيم حسب القطاعات

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات التالية وهي: (المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات .)

ثانيا : التقسيم حسب الفصول والموارد

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية مركبة من قطاع وقطاع فرعي

¹ - المادة 24 من قانون 48-17 المتعلق بقوانين مالية

² - المادة 24 من قانون 48-17 والمتعلق بقوانين المالية

وفصل ومادة، كأن نقول مثلاً العملية رقم 2423 فهي تشمل على القطاع 2..... الصناعات التحويلية، القطاع الفرعي 24..... التجهيزات، الفصل 242..... الصلب، 2423.....التحويلات الأولية للمواد .

المبحث الثالث : قواعد وأثار النفقات العامة وأسباب زيادتها

سنستطرق في هذا المبحث إلى قواعد النفقات العامة و أثارها و أسباب زيادتها

المطلب الأول : قواعد النفقات العامة

سنتناول في هذا المطلب فرعين هما قاعدة المنفعة و قاعدة الاقتصاد في النفقة.

الفرع الأول : قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائماً في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة . وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها معناه أن هذه النفقات العامة لا مبرر لها .¹

الفرع الثاني : قاعدة الاقتصاد في النفقة

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أن هذه الأخيرة بديهيها تأخذ الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة. إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب والغش الضريبي .²

كما يجب التذكير في هذا المقام بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام والرقابة في خلق رقابة فعالة على عمليات صرف النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة بشكل يجعل النفقات العامة تحقق الأهداف التي رصدتها لها السياسة المالية ومنها تجسد أهداف السياسة الاقتصادية ككل .

وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة وهي :

¹ - د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص185

² - مرجع سبق ذكره صفحة 186

أ- الرقابة الإدارية : وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق .

ب- الرقابة السياسية (البرلمانية) : وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي .

ج- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها ¹.

المطلب الثاني: أثار النفقات العامة و أسباب زيادتها

في هذا المطلب سنتناول فرعين هما أثار النفقة العامة و أسباب زيادة النفقات العامة .

الفرع الأول : أثار النفقة العامة

تمثل أثار النفقة العامة في ما يلي ²:

- 1- ارتفاع مستوى الإيرادات العامة في حال ارتفاع النفقات العامة وزيادتها
- 2- التحفيز على إنتاج سلع وخدمات جديدة وبالتالي رفع مستوى الإنتاج الوطني والارتقاء به.
- 3- توفر النفقة العامة للأفراد راحة وطمأنينة للموظفين.
- 4- التشجيع على استهلاك السلع والخدمات الاجتماعية بشرائها

الفرع الثاني: أسباب زيادة النفقات العامة

أما أسباب زيادة النفقات العامة هي ³:

- 1- مواكبة التطورات العلمية وتقدمها.
- 2- المشاركة في المنظمات الدولية وما تقدمه من نفقات عامة مقابل التمثيل الدبلوماسي القنصلي.

¹ - مرجع سبق ذكره صفحة 187

² - منتدى موضوع، تاريخ الزيارة 2017/03/09، الثالثة عصرا

³ - منتدى سبق ذكره، الثالثة والنصف عصرا .

- 3- أداء المهام المطلوبة لتحقيق النفع العام بدفع النفقات مقابل الحصول على الآليات والمعدات والوسائل اللازمة
- 4- اتساع رقعة مهام الدولة وازديادها .

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل وفي مختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أنها وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، حيث تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين ' ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة .
ونظرا لازدياد نشاط الدولة اتسع بذلك الإنفاق العام و تحدد ميادينه، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة و هي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة حيث تسعى الدولة من خلالها إلى ترشيد الإنفاق و زيادة فعاليته .

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا و آثارا هامة تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة نفقات التسيير لدى خزانة ولاية الوادي

تمهيد:

تعتبر الخزينة العمومية أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة ولهذا فهي تعمل دوماً على تسجيل عملياتها المالية، أي هي وحدة من وحدات المالية الهامة للدولة كونها تمثل التشخيص المالي في تحصيل مواردها المالية لإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية ودفع مستحققاتها بحيث تسعى جاهدة للحصول على أكبر قدر من إيرادات مالية، وهذا نظراً لمموليها ومصادرها المختلفة في تغطية نفقاتها، والمساهمة في عملية توجيه النشاط الاقتصادي من جهة، وتشجيع الاقتصاديين على زيادة الاستثمار من جهة أخرى .

بعد التعرف على موضوع الخزينة العمومية أنها مؤسسة مالية لها فعالية في تنشيط الاقتصاد الوطني ويبرز ذلك في دورها المالي والاقتصادي والذي تم التطرق إليه في الجانب النظري من ناحية تسيير أموال الدولة في تنميتها مثلاً، سوف نعالج في هذا الفصل من خلال الدراسة الميدانية لخزينة ولاية الوادي وتشخيصها بالتعرف عليها أكثر وتوضيح أهم مصالحها وهيكلها التنظيمي وإبراز المهام الأهداف المترتب عليها وفي هذا السياق سنحاول التطرق إلى ثلاث مباحث :

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول الخزينة العمومية
- ✓ المبحث الثاني : تقدم عام للخزينة ولاية الوادي
- ✓ المبحث الثالث : دراسة حالة نفقات التسيير لخزينة الوادي

المبحث الأول :عموميات حول الخزينة العمومية

سنستطرق في هذا المبحث إلى تعريف الخزينة العمومية ومراحل تطورها وكذلك مهامها وستحدث عن وظائف الخزينة العمومية وتقسيماتها.

المطلب الأول :ماهية الخزينة العمومية ومراحل تطورها

الفرع الأول :التعريف بالخزينة العمومية

تعرف الخزينة العمومية بالوحدة المالية للدولة وتتمتع بصلاحيات تنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف الدولة لسنة المالية وهي بمثابة بنك صغير من حيث احتفاظها بمبالغ سائلة لخزنتها ، ويجب مسك حسابات خاصة بالعمليات التي تقوم بها جراء تنفيذ ميزانية المؤسسات الإدارية ، كما أنها ليست لها شخصية معنوية أو استغلال مالي، وعليه فهي شخص إداري يعالج النفقات نسبيا .¹

الفرع الثاني : مراحل تطور الخزينة العمومية

قامت فرنسا بتأسيس أول خزينة عمومية جزائرية فرنسية في 04 مارس 1943، وبعدها استبدل اسمها إلى "الفرع الجزائري الخاص بالخزينة العمومية " وهذا في سنة 1959.

عرفت الخزينة العمومية الجزائرية أربع مراحل بعد الاستقلال وهي :²

- 1- الخزينة العمومية صندوق ودائع من 1963 الى 1966.
- 2- مرحلة تكوين النظام المصرفي وتحقيق الضغط المالي من 1966-1971.
- 3- مرحلة سيطرة الخزينة على الدائرة البنكية ودائرتها الخاصة من 1971 إلى 1987.
- 4- مرحلة انفصال دائرة الخزينة عن الدائرة البنكية من 1987 إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني : مهام الخزينة العمومية

من خلال التعاريف المقدمة حول الخزينة العمومية يتضح أن لها دورين أساسيين هما :³

1- الدور المالي العمومي :

ويخص المهام المتعلقة بتنفيذ عمليات الميزانية العمومية من إيرادات عامة ونفقات عامة، بالإضافة إلى عمليات الحسابات الخاصة، وإبرام القروض مع الغير، فالخزينة العمومية تمارس نشاط بنكي للدولة بآتم معنى الكلمة وتتكون من محفظة مكونة من إيداعات العديد من الممولين، كما تسهر الخزينة العمومية على إقرار التوازن

¹ - صافي مليكة ، دور الضرائب في تمويل الخزينة العمومية ، مذكرة Master ، جامعة مديّة ، 2011-2012 ، ص120

² - بخراز يعادل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص86-87

³ - أ. حسين الصغير ، مرجع سبق ذكره ، ص139

الحسابي الدائم لدى الخزينة المركزية والخزائن الولائية، ومعالجة الاختلالات الزمنية والظرفية بين الإيرادات والنفقات الناتجة أساسا عن عدم توافق التدفق بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المبرججة في الميزانية خلال كل أيام السنة، لذلك تقوم الخزينة بإقرار التوازن وتغطية كل اختلال من مواردها الخاصة (غير ميزانية) في الخزينة العمومية .

2- الدور الاقتصادي للخزينة العمومية :

فيعود لما يمكنها من تأثير في الحياة والنشاطات الاقتصادية، من خلال أدواتها المختلفة : سندات الخزينة العمومية ، آليات الإقراض وضماناته، الاكتتاب في المساهمات ..الخ وكل هذه الآليات لها تأثير كبير خاصة في ظل انتهاج سياسة نقدية توسعية.

3- الدور الإشرافي والرقابي للخزينة العمومية:

الخزينة العمومية باعتبارها جهاز مالي عمومية يشرف على تنفيذ عمليات الميزانية العمومية ، فهي تتابع وتراقب وتجمع كل المعطيات التي لها علاقة بالعمليات المالية ، وخاصة مايتعلق باستخدام وصرف الاعتمادات الممنوحة، وحالة وضعية الصناديق ، والحسابات المفتوحة الخاصة بالهيئات والمؤسسات العمومية لديها.¹

المطلب الثالث: وظائف الخزينة العمومية وتقسيماتها

الفرع الأول: وظائف الخزينة العمومية

تتمثل وظائف الخزينة العمومية فيما يلي :

- أمين صندوق الدولة :

تحقق الخزينة عمليات ترصيد الإيرادات ودفع نفقات الدولة ويكون ذلك من طرف المدراء والمسيرين وهم الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف للإدارة العمومية نسبة للقانون العام ولا سيما المحاسبة العمومية ، هذه العمليات هي مجمل القواعد القانونية والمحاسبية التي تسيير المالية العامة ، وتتمثل هذه العمليات في استرجاع ما يخص الإيرادات والدفع فيما يخص النفقات ، وتنبثق من الخزينة عمليات أخرى تتمثل في حركات مالية تقوم بها في أي وقت وعبر التراب الوطني والتي يمكن تلخيصها أساسا في تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها تلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات والتخلص من فائض الأموال في حالة فائض سيولة لدى المحاسبين العموميين.²

¹ - أ. حسين الصغير ، مرجع سبق ذكره ، ص 140

² - drradjilaimi. "mémoire de fin de stage". Le roledantrécolesupérieure de banque 2001.p32

2- مصرفي الدولة :

الخزينة كونها مؤسسة مالية للدولة إلا أنها تحقق نشاط بنكي بأتم معنى الكلمة وتتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات العديد من الممولين هؤلاء الممولين يتمثلون في هيئات مصالح وخواص عليهم بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة.¹

3- وظيفة الوصايا التقنية :

تقوم الخزينة بنوع من الوصاية التقنية على المؤسسات المالية أي البنوك ، شركات التأمين ، صناديق الضمان الاجتماعي وتعمل كذلك على الوصاية على المشاريع العمومية الاقتصادية الموجودة منذ زمن أو حديثة النشأة التي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة هذه الوظيفة ليست بمعنى الكلمة في حين تتميز أيضا بوظيفة الحراسة والمراقبة وفي هذا الصدد فالخزينة تقوم بالإشراف والتنظيم وإجراء عمليات تقييمية وتحليلية كما تقترح التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشاريعها ومؤسساتها .

4- معالجة الاختلالات المؤقتة :

في حالة ما إذا وقع عجز في الخزينة أو عدم توازن بين الإيرادات والنفقات الموجودة في الميزانية وتتكلف الخزينة بتغطية هذا العجز باللجوء إلى الأموال المودعة في الخزينة ، اذونات الخزينة ، سلف بنك الإيداع.²

الفرع الثاني: تقسيمات الخزينة العمومية

و يمكن تقسيمها إلى قسمين وهي كما يلي:²

أولا :من الناحية المالية

ويقصد بوظيفة الخزينة العمومية من الناحية المالية هي القدرة على مواجهة الاحتياطات للصرف أي البحث الدائم على التوازن بين الإيرادات والنفقات علما بأن أموال الخزينة مودعة في حساب خاص لدى بنك الجزائر . حيث يسجل هذا الحساب مجموع موارد الدولة ونفقاتها وبالتالي فهي تعطي صورة عن التغيرات التي تطرأ على وضعية صندوقها .

¹ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخل النقود والائتمان ، لبنان دار الحداثة للطباعة والنشر ، سنة 1981، ص393.

² - بخراز يعنل، مرجع سبق ذكره ، ص77

² - فتح الله ولعلو ، مرجع سبق ذكره ، ص396

ثانيا: من الناحية الاقتصادية

تتمثل وظيفة الخزينة العمومية من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة للسياسة الاقتصادية بتدخلها لدعم السياسة النقدية التوسعية وهذا يعود نظرا لقدراتها الضخمة ولتأثيرها الكبير في الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادي وبالتالي يمكن استخلاص وظيفتين للخزينة العمومية هما :

1- المشاركة في الهيئات الإدارية للمؤسسة المؤممة وللنصف المؤممة والتي تتمثل في الأسواق المالية

2- الضرائب غير المباشرة

المبحث الثاني : تقديم عام للخزينة ولاية الوادي

بعد تطور الذي شاهده الخزينة العمومية أصبح لكل ولاية خزينة خاصة بها وفي هذا المبحث سنتطرق إلى خزينة ولاية الوادي على وجه الخصوص بإبراز كل الجوانب المالية والاقتصادية نشأة وتعريف بخزينة ولاية الوادي، الهيكل التنظيمي لخزينة الوادي ، أهداف ومهام الخزينة العمومية .

المطلب الأول: تعريف ونشأة خزينة ولاية الوادي

الفرع الأول : نشأة خزينة ولاية الوادي

نشأت خزينة ولاية الوادي بتاريخ 06-10-1984 تحت مرسوم وزاري رقم 84/290 مقرها الأول كان بحي أول نوفمبر الشط ثم تحولت إلى 300 مسكن ومنذ إنشاء النزل المالي تم استقرارها بمقرها حاليا سنة 1998 الكائن بحي المجاهدين، وتعتبر هذه الخزينة تعمل في عملها بشكل جيد ولا تتهاون في أداء مهامها، وواجباتها من كل النواحي وخاصة من الناحية القانونية كقيامها بتطبيق الأحكام والقوانين المالية لحساب الدولة ومعظم الجماعات المحلية ورقبتها على المال العام عن استعماله ومنع التبذير والإسراف وحفاظها على الممتلكات العمومية للدولة.¹

الفرع الثاني: تعريف الخزينة العمومية وهيكل تنظيمها

أولا: تعريف الخزينة لولاية الوادي

الخزينة العمومية هي مؤسسة إدارية خدمية مصرفية تابعة لوزارة المالية، تتمثل مهامها الأساسية في تسيير صناديق الدولة وحساباتها وميزانياتها من أجل تنظيم الاقتصاد العمومي وتطبيقا للقرار المؤرخ في 3 شعبان عام

¹ - من إعداد الطلبة حسب المعلومات المقدمة من طرف الخزينة العمومية لولاية الوادي.

1426 الموافق ل 7 سبتمبر سنة 2005 الذي يحدد تنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها الصادر في الجريدة الرسمية رقم 33 بتاريخ 21 ماي 2006.¹

ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي من :²

1- أمين الخزينة :

يعد أمين الخزينة بمثابة المدير بالنسبة للمؤسسات الأخرى ويقوم بالسهر التام على جميع ما تقوم به الخزينة من حيث دفع النفقات وتحصيل الإيرادات وجميع المداولات المالية ويسمى "المحاسب العمومي الرئيسي" في الولاية. انطلاقا من اسمه الدال على مسماه (أمين).

2- وكيلان مفوضان:

ويعد الوكيل المفوض نائب أمين الخزينة ويمكنهم أن يؤهلاهما لإمضاء فرديا أو جماعيا على كل وثائق تسيير المركز المحاسبي يقومان زيادة عن ذلك بجميع المهام المخولة لأمين الخزينة في حالة غيابه .

وتطبق الأحكام المادتين 10- 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 26 شوال 1990 الموافق ل 11 ماي 1991 المعدل والمتمم ،يحدد هذا القرار تنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها.

وتتكون الخزينة ولاية الوادي من ثمانية مكاتب وكل مكتب له دور خاص به تتمثل هذه المكاتب في :

- مكتب النفقات العمومية .
- مكتب الحافظة والمحاسبة .
- مكتب التسديد والتحصيل .
- مكتب المراقبة والتحقيق .
- مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف.
- مكتب تسوية عمليات الخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية.
- مكتب مراقبة البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية
- مكتب الإعلام الآلي.

¹ - من إعداد نادية باي ، اليامنة صولي ،تقرير نهاية التبرص لنيل شهادة النجاح في التكوين قبل الترقية لرتبة معاون تقني في الإعلام الآلي ، موضوع حول الإعلام الآلي ودوره الفعال في تسيير تقسيمه التسديد بخزينة ولاية الوادي ، دفعة 2013 ، ص5.

² - من إعداد نادية باي ، اليامنة صولي ، مرجع سبق ذكره ، من ص6 إلى 12.

أ- مكتب نفقات العمومية ويتكلف بالاتي:

1- استلام حوالات الدفع المصدرة من حساب ميزانيات الدولة وميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يتكون المكتب محاسبها المؤهل وعن الحسابات الخاصة للخزينة لأجل التكفل بها وقبولها كنفقات.

2- القيام بالتحقيقات المنصوص عليها في المادة 36 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية .

3- القيام بتنفيذ عمليات الدفع المؤقت المأمور بدفعها في إطار التنظيم المعمول به والسهر على تسويتها.

4- إعداد الإحصائيات الخاصة بإصدار ورفض حوالات الدفع.

5- السهر على تطبيق التنظيم الذي يسير نفقات التجهيز المتعلقة بالعقود المبرمجة في إطار الصفقات العمومية.

6- السهر على مسك بطاقة الصفقات العمومية .

7- السهر على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز العمومي .

ولهذا الغرض يتكون مكتب النفقات العمومية من ثلاثة (3) أقسام فرعية :

- القسم الفرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة .

- القسم الفرعي لميزانية التجهيز .

- القسم الفرعي لميزانية الولاية والمؤسسات العمومية.

ب- مكتب الحافظة والمحاسبة ، ويتكلف بالاتي :

1- ضمان مسك حسابات الأموال الخاصة وحسابات أموال الهيئات العمومية، والموثقين وكتاب الضبط وتسييرها.

2- ضمان مسك حسابات المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيم والسندات .

3- ضمان تسيير الاقتراضات (اكتتاب سندات التجهيز وتسوية الفوائد والسندات المستهلكة).

4- تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية والقضائية .

5- تنفيذ مقررات العدالة وقرارات التحكيم على الصعيد المالي.

6- ضمان تسديد ملفات المنح .

7- ضمان عمليات الإيداع والصرف والحفاظ على الأموال ومسك محاسبة بذلك.

8- ضمان مسك الدفاتر اللازمة المفتوحة لتقييد العمليات المذكورة أعلاه .

9- متابعة برنامج تطبيق الإعلام الآلي المضبوط بعنوان الخزينة وتنسيقه وتقييم تنفيذه.

10- ضمان مسك المحاسبة العامة، وبهذه الصفة يقوم بما يأتي :

- مركزه العمليات المحاسبية للخزينة وكذا القيود المحاسبية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي ينجزها قابضو الإدارات المالية .

- محاسبة ومتابعة عمليات الحسابات المتاحة وحسابات التحويل والحسابات المتعلقة بالعمليات الواجب تصنيفها وترتيبها .

- إعداد وإرسال الوثائق والكشوف المحاسبية الدورية في الآجال المحددة إلى العون المحاسبي المركزي وإلى المصالح المعنية قانونا وكذا حسابات التسيير السنوية إلى مجلس المحاسبة.

ولهذا الغرض يتكون مكتب الحافظة والمحاسبة من أربعة (4) أقسام فرعية :

1-ج- القسم الفرعي للمحاسبة العامة .

2-ج- القسم الفرعي للحافظة .

3-ج- القسم الفرعي لحسابات التسيير والأرشيف.

4-ج- القسم الفرعي للمنح.

ج- مكتب التسديد والتحصيل ، ويتكلف بالاتي :

1- ضمان مركزة جميع أوامر وحوالات الدفع المصدرة والمقبولة كنفقات من ميزانية الدولة والولايات والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يكون أمين خزينتها عوناً محاسبياً وكذا الحسابات الخاصة للخزينة من أجل تسويتها.

2- ضمان مسك محاسبة الاعتمادات لميزانية الدولة والحسابات الخاصة للخزينة .

3- ضمان التكفل بالمعارضات الإدارية والقضائية وتنفيذها وتصفياتها.

4- ضمان مسك محاسبة قروض ميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات طابع إداري التي يكون مكتب محاسبها المؤهل ومتابعة وضعية الخزائن.

5- التحقق قبل تسديد أية حوالة من توفر الاعتمادات والأموال وكذا المبالغ القصوى للتخصصات المرخص بها.

6- تحرير صكوك التحويل وتأشير سندات الدفع المباشرة .

7- ضمان تقييد المبالغ المعاد تخصيصها ضمن الحساب الحسابات وتسويتها وتصفياتها.

8- ضمان تقييد سندات الدفع المؤشر عليها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفياتها.

9- ضمان مسك الدفاتر الضرورية المفتوحة لتقييد كل عملية من عمليات المذكورة أعلاه.

- 10- إعداد كشوف وحالات تطور أرصدة الحسابات التي تشمل العمليات المذكورة أعلاه.
 - 11- ضمان تحصيل اعتمادات الدولة والجماعات العمومية التي يكون أمين خزينتها محاسبها المؤهل.
 - 12- ضمان التكفل بأوامر الإيرادات وقرارات إقفال الحسابات الدائنة وتصفياتها .
 - 13- مباشرة المتابعات القضائية في إطار التنظيم الساري المفعول.
 - 14- ضمان متابعة ومحاسبة الأموال والقيم الخاصة بالولاية والمؤسسات العمومية التي يكون أمين خزينتها محاسبها المؤهل.
 - 15- إعداد كشوف وحالات المبالغ المتبقية الواجب تحصيلها.
 - 16- ضمان مسك الدفاتر لأجل تقييد عمليات التكفل وتحصيل المبالغ المتبقية الواجب تحصيلها وتصفية أوامر الإيرادات.
- ولهذا الغرض يتكون مكتب تسديد والتحصيل من خمسة (5) أقسام فرعية وهي :
- القسم الفرعي للمعارضات.
 - القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة.
 - القسم الفرعي للتسديد.
 - القسم الفرعي للمحاسبة التسديدات.
 - القسم الفرعي للتحصيل.
- د- مكتب المراقبة والتحقيق ويتكلف بالاتي :
- 1- إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي للتحقق .
 - 2- ضمان مراقبة وفحص التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات ذات الطابع الإداري ومؤسسات التعليم الوطن المتواجدة على مستوى الولاية.
 - 3- ضمان مسك محاسبة خاصة بقسائم الإيرادات .
 - 4- ضمان مسك محاسبة الإيرادات وتصديق الأوراق النقدية التي كلف بها .
 - 5- متابعة تنفيذ عمليات تسوية تسيير المحاسبين والمراقبة.
 - 6- إعداد تقارير التحقق ومذكرات تلخيصه وكذا تقرير سنوي لتحليل شروط تنفيذ برنامج التحقق.
- ولهذا الغرض يتكون مكتب المراقبة والتحقيق من القسم الفرعي للمراقبة والتحقيق من أربعة (4) إلى (6) فرق التحقق توضع كل واحدة منها تحت سلطة رئيس الفرقة .

هـ- مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشفة بالاتصال مع الهياكل المختصة المعنية ،ويتكلف بالآتي :

1- دراسة واقتراح كل تدبير يتعلق بأمن المركز المحاسبي.

2- ضمان سير وصيانة الأملاك المنقولة والعقارية للخزينة .

3- السهر على حفظ الأرشفة .

4- مسك محاسبة وجرد المركز المحاسبي.

5- متابعة سير الإداري لموظفي المركز المحاسبي.

6- متابعة أنظمة الإعلام الآلي واستغلالها .

7- القيام بتنظيم سير العمل على مستوى الخزينة .

ولهذا الغرض يتكون مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشفة من قسمين(2) فرعين .

- القسم الفرعي للموظفين والوثائق والتكوين.

- القسم الفرعي للوسائل والصيانة والأمن وحفظ الأرشفة.

و- مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية

ويتكلف بالآتي :

1- مراقبة التكفل بأوامر الإيرادات المتعلقة بالحقوق غير الضريبية وحقوق الأملاك الوطنية والتي يوكل تحصيلها

قانونا إلى خزائن بلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية.

2- مراقبة المحاضر والوضعيات المالية والمحاسبية التي يعدها أمناء خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن

المراكز الاستشفائية الجامعية خلال قرارات إقفال الحسابات الظرفية أو النهائية لنهاية التسيير.

3- مراقبة الحسابات وتأشيرها عند تغيير المحاسبين والسهر على انجاز العمليات المرتبطة بها .

4- مراقبة وضعية تحصيل الإيرادات البلدية والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية ، بصفة عامة لكل

تحصيل إيراد موكل قانونا للخزينة وتحديد النقائص أو التأخيرات الممكنة وتحديد الإجراءات الكفيلة بتداركها وإزالتها

5- السهر على حماية مصالح الخزينة خلال الصفقات التي تسجلها مكاتب التوثيق والسهر على التنفيذ السريع

لإشعارات الغير المبلغة للأشخاص الحائزين المعنيين بهذه الصفة .

6- السهر على تصفية حسابات التسيير المالي والمحاسبي للبلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية

الجامعية والمؤسسات العمومية المحلية التي يقدمها أمناء الخزائن والمسيريون .

ولهذا الغرض يتكون مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية من قسمين (2) فرعين:

- القسم الفرعي لمتابعة المراقبة.

- القسم الفرعي لتصفية الحسابات

ي - مكتب مراقبة الميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية ويتكلف بالاتي:

1- مراقبة الميزانيات الابتدائية والإضافية ورخص فتح الاعتمادات للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تضمن تسييرها المالي الخزائن الموزعة عبر الولايات .

2- مراقبة تنفيذ الإيرادات المتوقعة ضمن ميزانيات هذه البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية المحلية.

3- التقييم الدوري لوضعية التحصيل لكل إيراد قابل لذلك على مستوى كل خزينة ، وتحليل النقائص في التصفية. والتأخيرات الملاحظة في تنفيذ الإجراءات الإلزامية ، وتحديد أسبابها واقتراح الإجراءات التي تهدف إلى تقويم الوضعية.

ولهذا الغرض يتكون مكتب مراقبة ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية من:

- القسم الفرعي لمتابعة عمليات الميزانية.

- القسم الفرعي لمتابعة عمليات التحصيل .

- فرقة (1) إلى فرقتين (2) للتحقق توضع كل واحدة منها تحت سلطة رئيس فرقة

ن- مكتب الإعلام الآلي ويتكلف بما يأتي :

1- تجسيد العمليات التي تبادر بها المصالح المركزية .

2- وضع التطبيقات واستغلالها .

3- ضمان امن المعطيات والتجهيزات .

4- تبليغ المعطيات المحاسبية .

5- السهر على حسن سير النظام .

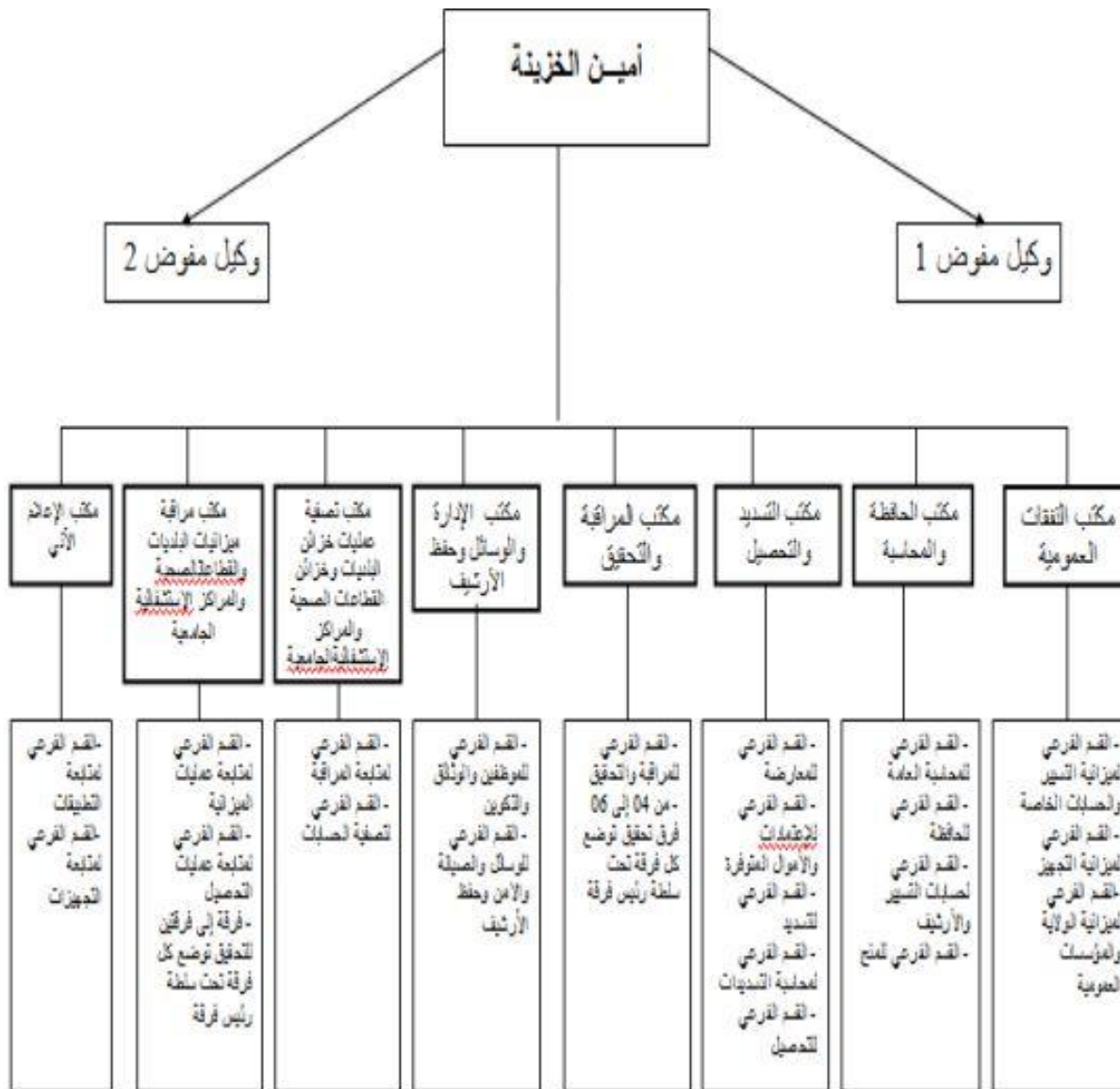
6- توفير المعلومات الخاصة بتشغيل النظام .

ولهذا الغرض يتكون مكتب الإعلام الآلي من قسمين (2) فرعين :

- القسم الفرعي لمتابعة التطبيقات .

- القسم الفرعي لمتابعة التجهيزات.

ثالثا: الهيكل التنظيمي



شكل رقم 01: من أعداد الطلبة حسب الوثائق المقدمة من الخزينة

المطلب الثاني : أهداف ومهام الخزينة العمومية

الفرع الأول: أهداف خزينة ولاية الوادي

- 1- مراقبة المحاسبين وإعداد التقارير خاصة بهم وإرسالها إلى خزينة الدولة في الجزائر العاصمة .
- 2- تسديد النفقات وبيع سندات التجهيز .
- 3- توفير مقومات الحفاظ على الوجود النقدي بما في ذلك صحة عمليات الدفع .
- 4- تنفيذ ومراقبة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري .
- 5- تعيين محاسب من المؤهلين بقرار الخزينة إلى المؤسسات الأخرى .
- 6- التنسيق وربط مؤسسات ذات الطابع الإداري .¹

الفرع الثاني : مهام الخزينة ولاية الوادي

- 1- تنفيذ جميع عمليات الإيرادات والنفقات و الموازنة وميزانيات الدولة وحسابات الخاصة للخزينة وكذلك ميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تتولى تسييرها.
- 2- تتولى رقابة وفحص صناديق التسيقات والإيرادات وتسيير الأعوان المحاسبي في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموجودة في إقليم الولاية .
- 3- تجمع مركزيا لعمليات التي تقوم بها مصالحها والعمليات التي يقوم بها حساب الخزينة محاسبون عموميون آخرون قصد إدراجها في المحاسبة وإعداد الوثائق والبيانات الدورية المتعلقة بها وإرسالها إلى العون المحاسبي المركزي في الخزينة وإلى الهيئات والمصالح المعنية .²
- 4- تداول الأموال وتقوم بحركة حسابات أرصدة الخزينة .
- 5- تسهر على امن الأموال والقيم سواء فيم يتعلق بحفظها أو عند تحويلها كما تحرس وتحفظ الأوراق الثبوتية الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية التي تتكفل بها .
- 6- تتأكد باستمرار من التسيير الفعال لحركات الأموال والقيم الخاصة بالخزينة ،وتسهر على عدم تجميدها أو حبسها .

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 91-122 المؤرخ في 11-05-1991.

² - المادة 10 من المرسوم التنفيذي 90-190 المؤرخ في 23 يونيو 1990

المبحث الثالث : دراسة حالة نفقات التسيير

تتكفل مصلحة نفقات ميزانية التسيير التابعة لخزينة المركزية بمراقبة وتنفيذ نفقات الوزارات ، وذلك بالاعتماد على جدول الميزانية السنوي المخصص لكل وزارة. ومن أهم هذه النفقات:

- رواتب وأجور الموظفين. Traitements des salaires
- علاوة المردودية. Prime de rendement
- مصاريف المهمة. Frais de mission
- تسوية الفواتير. Factures

مثال تطبيقي 1: لحالة أجور الموظفين¹

الوثائق المرفقة في حوالة الأجور:

- تعد الحوالة على شكل ثلاث صفحات مختلفة الألوان (بيضاء، زرقاء، صفراء) ، وتتضمن الوثائق التالية:
- كشف الرواتب
- بيان الدفع
- بيانات التحصيل

* بيان تحصيل الضمان الاجتماعي. RETENUES DE LA SECURITE SOCIALE

* بيان تحصيل ضريبة الدخل الإجمالي. IRG IMPOT SUR REVENUE GLOBALE

* بيان تحصيل التعاضدية. MUTUELLE

* تحصيلات مختلفة (MALADIES , ABSENCES.....) RETENUES DIVERS

- الإشعار بالدفع.

يعتمد في حساب الأجور على القانون رقم 07-61 الصادر في 18 رمضان 1428 الموافق لـ 30 سبتمبر 2007 حيث تقابل كل نقطة استدلالية قيمة 45 دج للموظفين العاديين، و 19 دج لشاغلي الوظائف العليا.

آلية حساب أجر موظف عمومي:

مثال: حساب أجر موظف رئيس مكتب تابع لسلك تقني لدى وزارة المالية من الصنف 12، الدرجة 09، متزوج وأب لطفلين ، زوجته عاملة .

حساب الأجر الرئيسي: Salaire Principal

¹ - من إعداد الطلبة حسب المعلومات المقدمة من الخزينة ولاية الوادي بتاريخ 16-20-23-أفريل 2017

الأجر القاعدي: Salaire de Base

$$\text{Salaire de Bas} = 45 \text{ دج} \times \text{الرقم الاستدلالي}$$

$$\text{Salaire de Base} = 45 \text{ دج} \times 537$$

$$\text{Salaire de Base} = 24\,165.00 \text{ دج}$$

تعويض الخبرة المهنية Indemnité d'Expérience Professionnell

$$\text{IEP} = \text{Indice d'échelon} \times 45 \text{ دج}$$

$$\text{IEP} = 242 \times 45 \text{ دج}$$

$$\text{Indemnité d'Expérience Professionnelle} = 10\,890,00$$

ومنه الأجر الرئيسي Salaire Principal

$$\text{Salaire de Base} = \text{Salaire Principal} + \text{IEP}$$

$$\text{Salaire Principal} = 24\,165,00 \text{ دج} + 10\,890,00 \text{ دج}$$

$$\text{Salaire Principal} = 35\,055,00 \text{ دج}$$

II- حساب مجموع المنح Les Indemnités

تحسب المنح على أساس نسبة مئوية من الأجر الرئيسي

1- حساب منحة التفتيش والمراقبة المحاسبية Indemnité de Vérification CC 40%

$$\text{Indemnité de Vérification C C} = 40\% \times \text{Salaire Principal}$$

$$\text{Indemnité de Vérification C C} = 40\% \times 35\,055,00 \text{ دج}$$

$$\text{Indemnité de Vérification C C} = 14\,022,00 \text{ دج}$$

2- حساب منحة التحكم المحاسبي Indemnité de maitrise comptable 25%

$$\text{Salaire Principal} = \text{Indemnité de maitrise comptable} \times 25\%$$

$$\text{Indemnité de maitrise comptable} = 35\,055,00 \text{ دج} \times 25\%$$

$$\text{Indemnité de maitrise comptable} = 8\,763,75 \text{ دج}$$

$$\text{Indemnité de Gestion Des Finances Puplic} = 320\%$$

3- منحة تسيير المالية العامة

$$\text{Indemnité de Gestion Des Finances Puplic} = \text{Salaire Principal} \times 20\%$$

$$\text{Indemnité de Gestion Des Finances Puplic} = 35\,055,00 \times 20\%$$

$$\text{Indemnité de Gestion Des Finances Puplic} = 7\,011,00 \text{ دج}$$

4- حساب منحة المسؤولية Bonification

تمنح هذه المنحة للمسؤولين وفق سلم قانوني (رئيس المكتب، رئيس المصلحة، ...). وبما أن الموظف هو رئيس مكتب تمنح له 145 نقطة بـ 45 دج للنقطة.

$$\text{Bonification} = 145 \times 45 \text{ دج}$$

$$\text{Bonification} = 6\,525,00 \text{ دج}$$

5- حساب منحة التعويض الجزائي Indemnité Forfaitaire Compensatrice IFC

هو عبارة عن جدول منح وضعه رئيس الجمهورية وهو كالآتي:

جدول رقم (3) منح التعويض الجزائي

المنحة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	الصف
	7700	7400	6900	6400	5700	5000	3800	3800	3100	3100	1500	

وبما أن الموظف من الصف 12 يمنح له مبلغ IFC = 1500 دج

ومنه مجموع المنح

$$\Sigma \text{ المنح} = \text{IFC} + \text{TOUTES INDEMNITES}$$

$$\Sigma \text{ المنح} = 8\,763,75 + 14\,022,00 + 1\,500 + 7\,011,00 + 6\,525,00$$

$$\Sigma \text{ المنح} = 31\,802,75 \text{ دج} \quad (\text{CHAPITRE 31-12})$$

III - حساب المنح العائلية والأجر الوحيد (CHAPITRE 33-11)

1- حساب المنح العائلية ALLOCATIONS FAMILIALES AF

بما أن للموظف طفلين، مع العلم أنه يمنح لكل طفل 300 دج فإن:

$$\text{ALLOCATIONS FAMILIALES} = 3 \times 00$$

$$\text{ALLOCATIONS FAMILIALES} = 600 \text{ دج}$$

ملاحظة: إذا كان الطفل يدرس ولا يتعدى سنه 21 سنة، تمنح له منحة تقدر بـ 11.25 دج

$$\text{للموظف طفلين يعني: } 22.50 = 2 \times 11.25 \text{ دج}$$

2- حساب الأجر الوحيد SALAIRE UNIQUE SU

إذا كانت الزوجة لا تعمل وليس لها أطفال يمنح لها مبلغ 5.25 دج

إذا كانت الزوجة لا تعمل ولها أطفال يمنح لها مبلغ 800 دج

إذا كانت الزوجة عاملة لا يمنح لها شيء.

وبما أن زوجة الموظف من الحالة الثالثة لا يمنح لها شيء.

$$\text{منه } AF + SU = 600 + 00,00 + 22,5 = 622,5 \text{ دج}$$

IV- حساب الأجر الخام Salaire Brut

$$\text{Salaire Brut} = \sum \text{chapitres } [(31-11)+(31-12)+(33-11)]$$

$$\text{Salaire Brut} = 35\,055,00 + 3\,21\,87 + 22,506,75 = 38\,293,82 \text{ دج}$$

$$\text{Salaire Brut} = 38\,293,82 \text{ دج}$$

V- حساب الدخل الصافي Salaire Net

$$\text{Salaire Net} = \text{الأجر الخام} - \sum \text{الاقطاعات}$$

$$\text{Salaire Net} = \text{الأجر الخام} - \text{الضمان الاجتماعي} - \text{الضريبة على الدخل الإجمالي}$$

هناك بعض المنح لا تتعرض لا للاقتطاع الضريبي IRG ولا للضمان الاجتماعي SS من بينها:

المنح العائلية. Allocations familiales

الدخل الوحيد. Salaire unique

منحة الوجبة... Prime de panier

$$\text{Sécurité Sociale} = (\text{الأجر الخام} - (AF+SU) \times 9\%) = \text{الضمان الاجتماعي}$$

$$\text{Sécurité Sociale} = (73.499,25 - 622,50) \times 9\% = 6,558,90$$

$$\text{Sécurité Sociale} = 6,558,90 \text{ دج}$$

$$\text{IRG} \Rightarrow \text{SS} = (*) - (\text{الأجر الخام} - (AF+SU))$$

$$\Rightarrow 73.499,25 - 622,50 - 6,558,90 = \text{IRG}$$

عند إيجاد المبلغ(*) نلجأ إلى الجدول القانوني للضريبة على الدخل الإجمالي المعد سنة 2008. فنجد المبلغ المقابل

$$\text{للقيمة(*) أي } 66.317,85 \text{ هي: IRG} = 13\,396,00 \text{ دج}$$

$$\text{الدخل الصافي} = \text{Salaire Brut} - \text{Sécurité Sociale} - \text{IRG}$$

$$\text{الدخل الصافي} = 73.499,25 - 6,558,90 - 13\,396,00 = 53\,544,35 \text{ دج}$$

$$\text{الدخل الصافي} = \text{Salaire Net} = 53\,544,35 \text{ دج}$$

مثال تطبيقي 2: كيفية مراقبة الفاتورة¹

تتم مراقبة الفاتورة على مستوى الخزينة العمومية كما يلي :

¹ - من إعداد الطلبة حسب المعلومات المقدمة من طرف خزينة ولاية الوادي 27-30-أفريل-2017

- أ- يراقب شكل الفاتورة طبقا للقوانين التي تنص على شكلها من حيث الوجه الأمامي :
- اسم الشركة : تجارة بالتجزئة لعناد الإعلام الآلي وأثاث المكاتب تصليح وصيانة حي الرمال - الوادي-
- رقم السجل التجاري رقم :
- رقم المادة : 3900273119608
- الرقم الجبائي : 3901013607
- الرقم الإحصائي : 198039010276328
- حساب البنكي : 00200094094220019338
- البنك الخارجي الجزائري
- رقم الفاتورة وتاريخها : رقم / 03 / 2017
- وتحمل كذلك المطلوب من المؤسسة المقتنية (المدين) ، وتكون علي شكل جدول يتكون من :
- رقم التسلسلي : 1/2/3/.....الخ.
- التعين بالشيء المقتني مثلا أثاث مكتب
- الكمية .. 1/2/3...
- سعر الوحدة .
- المجموع .

كما هو ممثل في الشكل التالي:

فاتورة رقم 2017/03	التاريخ
--------------------	---------

الرقم	التعيين	الكمية	سعر الوحدة	المجموع
01	وضع وتركيب مكثفة كهربائية لمكيف 18 BUT AUX	5	1800.00	9.000.00
02	وضع وتركيب مكثفة حراري لمكيف 18 BUT AUX	2	8500.00	17.000.00
03	تعبئة غاز مكيف هواء 18 BUT AUX	5	5500.00	27.500.00
04	بطاقة كهربائية + محول كهربائي لمكيف هواء 18BUT AUX	1	8500.00	8.500.00
	المجموع			62.000.00

أوقفت هذه الفاتورة الشكالية بمبلغ قدره : اثنان وستون ألف دينار جزائري

إمضاء الممول

غير خاضع للرسم
على القيمة المضافة

وفي آخر الفاتورة يتم جمع الكل خارج الضريبة ثم تضاف قيمة الرسم عن القيمة المضافة إن وجدت والمجموع لكل الرسوم ، وتوقف الفاتورة بالأحرف وتختتم وتمضى من طرف الممول.

وفي آخر يتم وقف الفاتورة بمبلغ بالأحرف : خمسة وأربعون ألف وخمسمائة دينار جزائري

- ثم ختم إذا كانت الفاتورة خاضعة إلى الضريبة .

وفي الأخير إمضاء الممول .

ب- من حيث الوجه الخلفي (ظهر الفاتورة) :

- الختم ويحمل أرقام الجرد التي يلزم جردها المتمثلة في (أجهزة الأعلام الآلي ، تأثيثات المكتبية)

ويحمل هذا الختم أيضا الممضي أسفله السيد أمين الخزينة بإثبات مسؤوليتي أن الخدمة المحتسبة قد أنجزت بكاملها وقد سجلت في دفتر الجرد .

- بتاريخ

- تحت رقم

- إمضاء أمين الخزينة .

خلاصة:

يتضح من خلال دراستنا لهذا الفصل إن الخزينة العمومية هي صراف مالي للدولة بحيث تحافظ على توازنها المالي أي إيراداتها يساوي نفقاتها وهذا باستعمال عدة أدوات مالية يقدمون بمساعدتها في تسيير أموالها كالبنك أو الصندوق، ومن خلال تعريفها نكون قد وصلنا إلى أن الخزينة لها أهمية بالغة كمساهمتها في تسيير السيولة النقدية بالتشجيع على زيادة الإنتاج وتنشيط المشروعات مما يؤدي إلى الزيادة في الأرباح تعود على الدولة ومنها تزيد مواردها وتكون هنا قد حققت دور كبير في نفقاتها .

أما في ما يخص الجانب التطبيقي ومن خلال دراستنا حول الخزينة العمومية بالوادي والتعرف عليها وعلى كل مهامها ودورها المالي وتمويل التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الخزينة إلى تحقيقه من أجل الخدمة الفعالة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وغير الإداري خلال السنة المالية .

الحاتمة

الخاتمة:

لقد قمنا في هذا البحث بإبراز المفهوم العام للنفقات العامة والخزينة العمومية، حيث تطرقنا لمفهوم النفقات العامة التي عرفت بدورها على أنها كل الأموال التي تصرفها الدولة من مالىتها من اجل إشباع الحاجات العامة، ولقد لاحظنا بأنه توجد مفاهيم كثيرة للنفقات العامة، ولهذا اختلفت أنواعها وذلك حسب طبيعتها ورغم ذلك اختلف المشرع الجزائري في تقسيم النفقات تختلف تمام الاختلاف عن باقي التقسيمات وحددها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

واستنتجنا أيضا بان الخزينة العمومية هي كيان إداري تابع لوزارة المالية مكلفة بمسك حسابات الدولة ، أي تقوم بتسيير مالية الدولة والحرص على مواردها ونفقاتها واستخلصنا أيضا أن الخزينة العمومية لا تعتبر شخص قانوني عن الدولة بل تمثل مجموعة من المصالح والجماعات المحلية .

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا ماهي الإجراءات التي تعتمد عليها في عملية تنفيذ النفقات العمومية ؟ وما دور الخزينة في عملية تنفيذها؟ قمنا بالإجابة عليها كما يلي :

من اجل تنفيذ النفقات العمومية تلجأ الدولة إلى سياسة الإنفاق العمومي الذي يعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة، ويتم ذلك بوضع ميزانية عامة توزع من خلالها الموارد المالية على مختلف قطاعاتها وهيكلها، هذه الميزانية تشكل الجزء المحاسبي لقوانين المالية الذي يتم فيه تحديد الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة، فهي تمثل الوسيلة التي بواسطتها تقوم الحكومة باقتطاع و توزيع الثروة الوطنية في إطار أهداف برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . وتشمل الميزانية العامة للدولة على جانب الإيرادات ونفقات التسيير ، نفقات التجهيز العمومي للدولة و التي تتعلق بالتجهيزات الاجتماعية و أشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية ، الإدارية والاجتماعية .

أما دور الخزينة في عملية تنفيذ النفقات العامة متمثل في الميزانية العامة للدولة حيث يقوم أمين الخزينة بعدة عمليات كعمليات إيداع الحسابات التي تقوم بها وبصفة خاصة إلى دورها المالي المتمثل في ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف أي البحث الدائم على توازن الإيرادات والنفقات ، أما الدور الاقتصادي فان الخزينة تقوم بالتدخل لدعم السياسة النقدية تقشفية وهذا نظرا للقدرة المالية الضخمة وتأثيرها الكبير في الدورة المالية في توازن الاقتصاد الوطني واهم دور للخزانة العامة يتجسد في مساهمة في تسيير السيولة النقدية .

الإجابة على الفرضيات :

- لا تعتبر عملية تسديد النفقات مرخصة في الميزانية تحويلات مالية بسيطة من وإلى الخزينة العمومية ، بل أنها تخضع لقيود قانونية و إجراءات تنظيمية وضعها المشرع الجزائري لحماية المال العام وضبط آليات الرقابة أثناء وبعد العملية المالية للدولة .

- يمكننا القول إن الخزينة العمومية لها دور فعال في ترشيد النفقات العامة ، حيث يكمن ذلك الدور في تكييف إجراءات الرقابة على صرف المال العام و على هذا الأساس فان تطبيق مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب

العمومي، حيث يختص الأمر بالصرف بتنفيذ المراحل الإدارية للعمليات المالية للدولة عن طريق تنفيذ الإجراءات، الالتزام، التصفية وإصدار سند لأمر .

- نستنتج أن كل عون من أعوان المحاسبة العمومية مسؤولاً بصفة مباشرة أمام مختلف هيئات الرقابة على المال العام وعلى جميع المخالفات للأنظمة والقوانين المعمول بها .

النتائج المستخلصة من الدراسة :

- الخزينة العمومية هي أهم المصالح التابعة للدولة في تسيير وتنفيذ الميزانية العامة، من خلال تحصيل إيراداتها و التأكد من التزام الدولة لتنفيذ النفقات العامة تحقيقاً للميزانية العامة
- نستنتج أن الدور المالي يكمل الدور الاقتصادي وهي علاقة طردية
- يرتبط الاقتصاد الوطني بعدة قطاعات تتأثر ببعضها البعض حتى يتم تطويره وتنميته .
- تعتبر الخزينة العمومية عملية تسهيل إخراج الوثائق بالنسبة للأفراد ، أما الهيئات التابعة لها و المؤسسات العمومية فهي تساهم في تطويرها وهذا نتيجة السيولة النقدية المتوفرة في الخزائن .

الاقتراحات والتوصيات :

من خلال ما سبق نقترح التوصيات التالية :

- تسيير المال بدقة وبإستراتيجية محكمة وفقاً للنصوص والقوانين
- الاهتمام بالدور المالي له أهمية بالغة في تحسين النشاط الاقتصادي لأجل النهوض بالتنمية الاقتصادية
- الاهتمام بالدور الاقتصادي تسعى له كل دولة لتحقيقه وذلك لتلبية حاجات أفراد المجتمع عامة والدولة خاصة .

آفاق الدراسة :

لقد فتحت لي دراستي لهذا الموضوع بجانبها النظري والتطبيقي وهذه الدراسة جزء يحمل معاني كثيرة و هذا نظراً لأهمية الموضوع في التعرف على منهج سيرورة تنفيذ النفقات و كذا آفاق الخزينة وفقاً للقوانين والتشريعات المنصوص عليها .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- السيد عبد المولى ،المالية العامة ،دار الفكر العربي ، القاهرة 1978
- 2- بخراز يعدل فريدة ،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- 3- حسين الصغير ، دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999
- 4- مُجّد حلمي مراد ،مالية الدولية ، نُخضة مصر ، الفجالة سنة 1964
- 5- مُجّد سعيد فرهود ، مبادئ المالية العامة ، الجزء الأول ، حلب 1978
- 6- مُجّد حسين الواردي و زكرياء احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان 2007
- 7- علي زغدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة 2010
- 8- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004
- 9- فتح الله ولعلو ،الاقتصاد السياسي ،توزيع المداخليل النقود و الائتمان ، لبنان دار الحدائثة للطباعة والنشر سنة 1981

ب- المذكرات

- 1- نادية باي ، اليامنة صولي ، تقرير نهاية التبرص لنيل شهادة النجاح في التكوين قبل الترقية لرتبة معاون تقني في الإعلام الآلي ، موضوع حول الإعلام الآلي و دوره الفعال في تسيير تقسيمة التسديد بخزينة ولاية الوادي دفعة 2013
- 2- عبد اللطيف سميرة و آخرون ، الميزانية العامة للدولة -إعداد -تنفيذ - رقابة ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس دفعة 2003
- 3 - صافي مليكة ، دور الضرائب في تمويل الخزينة العمومية مذكرة ماستر ، جامعة المدية 2011-2012

ج- قائمة المواقع

1- منتدى موضوع

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية :

أ- قائمة المذكرات

- 1- drradjilaimi ."mémoire de fimde stage " .leroledantrécolesupérieure de banque 2001.

ب- قائمة المواقع

1-Powered by vbulletin.